

الإسلام الآن

مجلة دورية تصدرها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو -
تصدر باللغات الثلاث : العربية - الإنجليزية - الفرنسية

العدد الثاني والثلاثون
السنة الحادية والثلاثون
1437هـ/2016م

الإسلام والإمام اليوم

مجلة دورية تصدرها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
- إيسيسكو -
تصدر بالعربية والإنجليزية والفرنسية

المدير المسؤول :

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري

رئيس هيئة التحرير :

عبد القادر الإدريسي

بين التنمية والثقافة

د. عباس الجراري (*)

على الرغم من الوضوح الذي يترآى من عنوان هذا البحث، وما قد يبدو من سهولة في تناوله، فإن مصاعب غير قليلة تكتنفه، ولا سيما في جانبين اثنين :

أولهما : الجمع بين مصطلحين شاع النظر إليهما من زاويتين مختلفتين، باعتبارهما يشكلان مجالين منفصلين.

ثانيهما : تفاوت التعريفات التي تحاول تحديد مفهوم كل من هذين المصطلحين، إلى حد التباعد بينهما والتعارض.

وسعيّاً إلى تجاوز الصعوبة الناتجة عن هذين الجانبين وما يثيرانه من إشكال، وبحثاً عن إمكان إيجاد مقاربة موضوعية تفك هذا الإشكال أو تساعد على فكّه، وتفضي في النهاية إلى حل المعادلة المرتبطة به، وإنّ في الحدود التي تجعلها قابلة للتحليل والمناقشة، أرى ضرورة البدء بالوقوف عند المدلول الشائع عن التنمية والثقافة.

أما **التنمية** فمصدر نَمَى الذي أصل لفظه - لغةً - من نَمَا يَنْمِي نَمَاءً وَنَمَاءً أو نَمًا ينمو نُمُوًاً بمعنى زاد وكثر. وهي في الاصطلاح تقترن عند معظم الدارسين المختصين، وكذا عند كثير من الباحثين في الحقول المنبثقة عنها أو المكملة لها، بالرفع من القدرات الاقتصادية وما تقوم عليه من صناعة وزراعة وتجارة، بهدف تحسين أوضاعها، سواء على مستوى الإنتاج أو التسويق أو التبادل، وما يتحقق بذلك من أرباح مادية قد تعود على بعض فئات المجتمع أو على سائر أفرادها.

وأما **الثقافة** - فهي في أصلها اللغوي - من ثَقَّفَ الشيءَ يَثْقِفُه ثَقْفًا وَثَقَافًا وَثَقُوفَةً إذا حَدَقَه، ومنه ثَقِفَ الرجلُ ثَقْفًا وَثَقَّفَ ثقافة إذا صار حَادِقًا فَطِنًا.

(*) مستشار جلالة العاهل المغربي، عضو أكاديمية المملكة المغربية.

وغلب على مصطلحها في منظور العامة وبعض المنتمين لعالمها، فضلاً عن غيرهم، أنها ليست سوى نوع من المعرفة الأدبية والفنية المحفوظة والمكررة التي تسعى بها بعض النخب - عبر الذوق والخيال - إلى إمتاع الذات ومؤانستها، بما يجعلها في النهاية عنصر تسلية وترفيه، ومجرد ترف زائد أو تكميلي في أحسن الأحوال لمعارف أخرى أكثر جدوى وجدية. وغالباً ما يربطها الناظرون إليها من هذه الزاوية، بأنماط فولكلورية، لا تخلو من سلبية تعتمد إبراز المظاهر القذحية لهذه الأنماط.

حين نحاول تأمل مفهوم التنمية والثقافة - بعيداً عما هو شائع ومتداول - فإننا نجد التنمية تكاد أن تكون ظاهرة قديمة وطبيعية، سواء بالنسبة للكون الذي هو في حركة مستمرة لا تعرف التوقف أو الجمود، مع التوجه الدائم نحو التطور الذي يمس مختلف مظاهر هذا الكون، بما فيه من موجودات وكائنات تعيش فيه وتنعم بخيراته وثمراته.

ويُعدُّ الإنسان أهمَّ المخلوقات التي تدرك هذه الحقيقة وتستفيد منها بجميع أبعادها، بدءاً مما يحتم عليه وجوده في هذا الكون، إلى الشعور بالحاجة لتنميته، سواء بالتطوير أو التغيير، مستغلاً في ذلك ما يكتشفه من جديد في محيطه، وما يكتسبه من علوم ومعارف ومهارات، وما يرنو إليه من تطلعات يحققها بطريقة سلمية تلقائية، وإن اقتضى الحال، فبواسطة الحرب وما إليها من أساليب عنيفة، مهما تكلفه من كوارث وخسائر. ثم هو على أساسها ينظم ويضبط ويقنن ويجدد علاقاته مع الآخرين.

وبهذا تتشكّل حياة الفرد والمجتمع، وتنظم فيها مؤسسات تعنى أولاً بالإنتاج المستجيب لإشباع الحاجات الضرورية على مستوى الفلاحة أو الصناعة، في الحدود التي تقوم بها الحياة ويستقر العيش، قبل أن تتسع هذه الحدود بما يكون لها من فائض تخزنه أو تسوّقه.

وشيئاً فشيئاً يبدأ التمايز بين المجتمعات ويتفاوت تقاسم الثروة بينها، فتتسع الفجوة وتتباعد الطبقات، وفق ما يكون لهذه المجتمعات من إمكان الاكتفاء الذاتي الضامن لعيش أفرادها، وكذا من فائض تصدره وتغتنى به وترتفع إلى درجة التقدم والرقي؛ في وقت يظل الطرف الآخر المستورد لهذا الفائض، في خصاص دائم، ويستمر طوق التخلف مشدوداً على عنقه.

إلا أن مثل هذه الحقيقة تجعلنا نستعيد ما سبق أن ذكرنا قبل أسطر، من أن التنمية في تطورها وتغييرها، أي في زيادتها وغموها واتساع آفاقها، تحتاج إلى اكتشاف الجديد واكتساب العلوم والمعارف والمهارات والخبرات، عن طريق إعمال العقل والفكر - والخيال كذلك - للتمكّن من الإرهاص المفضي إلى الابتكار، أي إلى الخلق والإبداع والنظر برؤية لامادية بعيدة لما يُخرج من مكامن التخلف، ولا سيما الفقر والجهل والمرض؛ مما يمنح القادر على ذلك والمتوسل به، تفوقاً يبرز به ويظهر على من هو دونه، المكتوب عليه أن يكون رازحاً تحت وطأة التخلف الذي تكمن أبسط ملامحه في التبعية ومعاناة الحاجة، رغم ما يكون له من ثروات محلية يستغلها بوسائل شتى من هو متقدم عليه.

إن التنمية الحق هي التي تظهر آثارها - إيجاباً - على الوطن والمواطنين، وليس خدمة لتقدم الآخر المهيمن على مفاتيح هذا التقدم والمتحكم فيها، والمتحكم بالتالي في الإبقاء على مظاهر تخلف الطرف التابع. وهي حالة تظل منعكسة عند الطرفين - المتقدم والمتخلف - على سائر مجالاتهما الحضارية والثقافية، ليس اقتصادياً فقط، ولكن كذلك سياسياً واجتماعياً وثقافياً، ولا سيما على الطرف الثاني، مهما يكن النموذج الذي يحاول اقتفائه وتقليده، أو الإيديولوجية التي يظن أن انتماءه إليها قد يحرره؛ في حين أنها في الحقيقة لا تعمل إلا على المزيد من تكبيله بالهبات والقروض والمساعدات التقنية، وحتى بالاستثمارات التي يتوهمها مشروعات تنمية نافعة قد يصبح بها ذا قدرة إنتاجية وقوة اقتصادية تؤهلانه للتكامل مع الآخر أو التنافس معه. وهي في الواقع عائق وعامل عرقلة.

ومع هذا، فإن اعتماد مثل تلك المشروعات المحدودة، قد يخفف من استنزاف إمكانات البلدان المتخلفة التي توصف بالنامية أو بالسائرة في طريق النمو. وقد يساعدها على مواجهة بعض مستويات الفقر والجهل والمرض، وما قد تضطر إليه هذه البلدان من نفقات للتغلب على النكبات الطارئة عليها، أو التسلح لرد الأخطار التي قد تحدق بها في سعيها إلى حماية كيانها ووحدتها من كل ما يهدد أمنها واستقرارها.

وهكذا، فإن التنمية في عمقها هي كل مجهود يبذله الفرد والمجتمع، انطلاقاً من موارده البيئية وقدراته الذاتية، وانسجماً مع خصوصياته، باعتباره هو الممثل للثروة الحقيقية من أجل تقدمه ورقته في جميع ميادين الحياة ومستوياتها الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما يجعلها في النهاية تتسم بالشمول الذي تدمج في بوتقته كل معطيات الحياة، مع القدرة على تجاوز كل ما يعوق ذلك من اختلال وفساد، ولاسيما استبداد بعض فئات المجتمع بالثروات وعائدات التنمية، مما يفقد هذه التنمية بُعدها البشري الذي أصبحت توصف به، في منأى كل هذه الفئات عن أي تسلط وهيمنة، وكذا عن أي انغلاق على الذات والانكماش حول معالمها وملامحها بطريقة ثابتة جامدة، وذلك لحاجة التنمية إلى التفتح على ما عند الآخر والإفادة مما يحققه وهو يتقدم باستمرار، ولحاجتها قبل ذلك، إلى الاستعانة بالجانب العلمي والمعرفي عامة، مما يساعد على التخطيط والبرمجة بناء على مناهج مضبوطة، تؤسس على مشروع حضاري وثقافي مستند إلى تحديث مختلف الأجهزة والتنظيمات، ويعتمد وضعها على الفكر الواعي والتكوين القائم على أساسه إعداد الكفاءات البشرية وتقوية قدراتها في سائر الميادين، التي من شأنها أن تطور مجالات التنمية وتوسعها بالابتكار والتجديد. إنه بقدر ما يتحقق هذا التوسع والتطور، يكون تقدم المجتمع وتفوقه على الذي يكون عالّةً على غيره في جميع تلك المجالات.

هذا، مع تأكيد الحاجة إلى الانفتاح الداخلي بفكر نقدي وتوجّه عقلائي ونظام ديمقراطي، وبعلم نافع وحرية مسؤولية، وبالابتعاد عن كل ما يُلقى بالتبعة في تخلفه على عناصر مكذوبة، كالعنصر الجنسي أو المعتقد الديني، وما إلى ذلك من تعليقات.

على أنه إذا كانت الأسباب المفضية بالفعل إلى التخلف عديدة، وراجعة في حالات منها إلى بيئة بعض المجتمعات وطابعها التقليدي وطبيعة السكان، فإن أسباباً أخرى كان لها تأثير كبير، بدءاً من الاستعمار الذي استبدّ بخيرات البلدان التي احتلها، وما خلف من آثار سلبية بعد التحرّر منه، خاصة فيما يتعلق بتحكم جهات أو فئات معينة في وسائل الإنتاج؛ مما أدى إلى الاستبداد بأرباح هذا الإنتاج، وأدى في النهاية إلى طبقية يبرز فيها التفاوت، ما بين غني يزيد غنى وفقير يزيد فقراً - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - ومما نتج عنه بعد ذلك تفكك اجتماعي لا يلبث أن يفضي إلى شلل المجتمع، ولا سيما حين يمس هذا التفكك كل مظاهر الحياة، بدءاً من فقدان روح المواطنة، وقد يصل إلى تهديد كيان الوطن ووحدته.

وهو ما يحتم إعادة النظر في قضية الثروة التي تعاني الاحتكار وسوء التوزيع في البلدان المتخلفة، إضافة إلى ضعف الحكامة وقلة المحاسبة، مما يقلل إمكان خلق

مجالات إنتاجية جديدة ذات أهداف بشرية تعتمد المبادرة والمنافسة، وتفتح آفاقاً للتشغيل تنعكس - إيجاباً حين توجد - على حاجات المواطنين في جميع الميادين، ولاسيما التعليم والصحة والشغل، وما إليها من ضرورات اجتماعية هي في وضعها الحالي لا تنمي في البلدان المتخلفة غير الفقر والجهل والمرض.

يضاف إلى ذلك ما يتعلق بالتأهيل الذي لا يثمر بسبب تعثر التعليم وضعفه وتراكم مشكلاته وما لها من تأثير، ليس فقط على سير دواليب الدولة، ولكن كذلك على المواطنين، وعلى العقلية التي تتحكم في سلوكهم وعلاقاتهم، وفي إضعاف فاعليتهم للعمل والإنتاج، زيادة على انتشار عدد من الانحرافات، كسوء الخدمات، وتفشي الغش والرشوة والرغبة في الربح السريع وإن غير مشروع، والميل إلى المبالغة في الاستهلاك المادي المتجاوز للإمكان، مما ينتج عنه استفحال ظاهرة التداين، سواء بالنسبة للدولة أو المواطنين.

وغالباً ما تقتزن هذه الأسباب بالارتجال في اتخاذ القرارات، مما يقلل العناية بالمبادرات الذاتية، مهما تكن صغيرة ومحدودة، ويشيع الإحساس بالإحباط وعدم الثقة في النفس والآخرين والوطن برمته. وهو ما يعمل على ترسيخ ظروف التخلف وآثاره.

ولعلنا بهذه المقاربة أن نستخلص أن التنمية ليست اقتصادية فحسب، كما هو شائع، أو كما هو مفروض على البلدان المتخلفة فهمه وقبوله والانقياد له، ولكنها شاملة بناء على شمول حاجات الإنسان واستدامتها، في إطار من التكامل والتناسق والتوازن والتآلف والتوافق؛ وكذلك وفق ما له من قيم يومن بها، وما له من قدرات بشرية غير مادية، من فكر وأدب وفن وذكاء وخبرة ومهارة وحسن سلوك، مع الثقة في النفس والمجتمع، ومع توافر عدالة صارمة وحكامة صالحة ذات مصداقية تضمن بها الحقوق والواجبات، انطلاقاً من الحرية المسؤولة والعيش الكريم؛ مما يساعده على الإنتاج ومواصلته بإبداع يحقق تطلعاته ويسمو به - أي بإنسانيته - نحو الأعلى والأحسن.

ويجدر بنا في هذا الصدد أن نستحضر الخطاب الانتقادي الصريح الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس، بمناسبة عيد العرش (في 30 يوليو 2014م) لافتاً النظر بقوة إلى رأس المال اللامادي، وضرورة اعتماده لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وعندي أن هذا التنبيه يقود إلى تأمل حقيقة الثقافة التي تُعدُّ في طبيعة ما هو غير مادي، إن لم تكن روحه وخلاصته. فهي التي تجعل الإنسان مدركاً لوجوده في الحياة ولمستقبله في هذا الوجود، حتى يعيشه ويحياه وينميه؛ وأكاد أقول حتى يمتلكه ويستطيع التصرف فيه، من خلال منظور واضح يبلوره الفكر والعمل والسلوك.

وليس من شك في أن المنطلق لذلك لا يكون إلا بتربية سليمة قوينة وتعليم صحيح نافع، بما يتيح للأجيال الصاعدة تكويناً جيداً قادراً على أن يهيئها لتحمل المسؤولية، في غير استلاب أو اغتراب أو انحراف، ولكن بمعرفة تعتمد البحث العلمي الذي ينبغي أن يمس مختلف مجالات التنمية، وفق سياسة علمية واضحة، والذي يجب أن تنهض به الجامعات وما إليها من مؤسسات قادرة على الاحتضان والإنفاق والتشجيع، وألا تنهض به فقط جهود فردية تبذلها نخب مؤهلة تسعى صادقة ومشكورة إلى القيام بهذا البحث في حقول شتى، إلا أنها مهما يكن بذلها، فهي لمحدوديتها وقلة إمكاناتها لن تستطيع تحقيق تلك التنمية وما يعلق عليها من آمال للتطور والتقدم.

على أن هذه الآمال لا تُنال، بل لا يمكن التحكم فيها والقبض على زمامها لتحقيقها، إلا عبر مشروع مستقبلي في إطار السياسة العلمية المشار إليها يكون هو أساس كل تحديث، على أن يبادر المثقفون به وإليه، ولا سيما العلماء الشباب من مختلف التخصصات، القادرين على صياغته في خطاب جديد معبر ومقنع، تحفزاً من الإحساس بذواتهم وإيمانهم بمقوماتهم الثابتة وقيمهم الراسخة، بتفتح لا يبعدهم عن خصوصيات هويتهم التي ينبغي أن يكونوا متشبثين بها، وقادرين على التعبير عنها بجميع الوسائل، مقتنعين بحتمية النهوض من كبوة التخلف الذي يكبل المجتمع، والذي لا مكان لأصحابه في ظل عولمة قاتلة لمن لا يقدر على التعامل معها بتشارك فعال وإسهام متميز، وبوسائل الاتصال المتجددة باستمرار.

ولعلنا من هنا أن نقارب الثقافة، أو بالأحرى الهوية الثقافية، باعتبارها ظاهرة حضارية متطورة ومتجددة وفق تطور المجتمع وتجده، وما يطرأ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من تبدل أو تغيير، وقابلة للتفاعل مع غيرها بالأخذ والعطاء، في منأى عن أي مظهر للهيمنة وفرض التبعية. وإن حدث ذلك يكون له تأثيره القوي على تلك الأوضاع. وليس يخفى أن الهوية الثقافية تنطلق من المكان والزمان، أي من البيئة التي تنشأ فيها. وهي بهذا قد تعرف تعدداً وتنوعاً مما يكون له تأثير كبير على

مختلف المجالات الاقتصادية والنظم الاجتماعية وأنماط السلوك، وما ينتج عن ذلك من عقلية وذهنية.

على أن مثل هذا التوجّه في الحديث عن الهوية الثقافية، لا ينبغي أن يجعلنا نهمل العناصر الأخرى المشكّلة للهوية في معناها الواسع، وأهمها الدين واللغة بجميع روافدها. ولكل منهما - أي من الدين واللغة - دور كبير في تحقيق الوجود، وفي إبراز رمزية الذات، وفي تشكيل الإرث الثقافي والحضاري للأمة؛ طالما روعي في الدين اعتداله ووسطيته وتسامحه، بعيداً عن أي تشدد أو تزمت، وطالما روعي في اللغة كونها ليست مجرد أداة للتعبير والتواصل فقط، ولكن أداة معرفة وتفكير وإبداع كذلك.

فالثقافة بهذا، وإلى جانب كل عناصر الهوية، هي التي تحمي الكيان، وتحافظ على الوحدة، وتحصّن ضد الطوارئ والأزمات؛ إضافة إلى دورها الأساس في تحديد الرؤى والمواقف، وتوجيه المخططات والبرامج ومراجعتها، في إطار مراجعة شاملة لجميع التنظيمات وسائر الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الثقافة لكي تتحمل هذه المسؤولية تحتاج إلى أن تتقوى - انطلاقاً من تعليم وطني صحيح - بعلوم العصر ومعارفه، وما يجد - إيجاباً - في عالم الإعلاميات الحديثة ووسائل اتصالها المتعددة، كما تحتاج إلى أن توسع آفاقها بالانفتاح على ثقافات أخرى، والعمل على التفاعل معها والإسهام فيها. وهو ما يؤهلها للتجدد باستمرار، ليس فقط بواسطة النقل والاقتباس، ولكن أيضاً بالإنتاج الجيد والإبداع المتميز في مختلف العلوم والآداب والفنون.

ومثل هذا التوجّه التجديدي المعتمد باستمرار على النظر إلى جديد المعاصرة وعوامل التحديث، لا يعني إغفال كون الثقافة هي تراث الأمة الحي والنافع، بنوعيه المدرسي والشعبي، وبمعامله الأثرية والعمرانية. ثم إنها - أي الثقافة - هي التي تمثل الذاكرة التاريخية التي ينبغي أن تقدم للأجيال صحيحة غير مكذوبة ولا مزيفة أو مغلوطة؛ مما يعطي للإعلام دوراً ثقافياً أساساً وحاسماً به يتحقق إثبات الكيان وترسيخ قيمه ومقوماته، في تجنب لما يثقلها من سلبات، وما أصابها طوال فترات الضعف والانهار - وما زال يصيبها - مما جعلها تنغلق على نفسها وتجتز ذاتها، حبيسة الماضي ورهينة التقليد.

إن ثقافتنا المغربية - والعربية الإسلامية عامة - تعاني تخلفاً بنوياً تعمقه الأمية، ويضاعفه القصور العلمي، وتزيده الازدواجية التي مست الفكر والشعور والتعبير والسلوك على المستوى الخاص والعام، وما ينتج عن ذلك من تمزق اجتماعي لا تخفى عواقبه إن لم يتدارك بالعلاج الناجع. وهو علاج ممكن طالما أن عرق الحياة ما زال ينبض في هذه الثقافة، ولا سيما في الظروف الراهنة التي ينعم فيها المغرب تحت قيادة جلالة الملك، بدرجة من الأمن والاستقرار، قلّ لها نظير في دول شقيقة وصديقة تُروّع بعضها الفتن والاضطرابات، وإن اضطرت هذه الظروف إلى مزيد من الحيطة والحذر.

والأسف أنه في ظل مثل هذه الأوضاع يبقى العنصر الثقافي غائباً في التنمية؛ وبغيا به يزيد تعميق مشكل التخلف، على نحو ما يبرزه الفارق بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، ليس فقط من حيث ضعف الأوضاع الاقتصادية وقلة الإنتاج، والبقاء رهائن في قبضة المتفوقين، ولكن كذلك من حيث التقدم الثقافي عند هؤلاء، وإلى ضعف هذا الجانب عند الشعوب المتخلفة، وما يترتب على هذا الضعف من معاناة فكرية ونفسية تخترم هذه الشعوب التي كانت في الغالب مستعمرة من قبل؛ مع بقاء طابع الطغيان الغربي الذي ظل مستبدّاً بتوجهاته الثقافية، والذي لم يستطع التخلص من عقدة الاستعمار الذي مكن المنتشرين بهذا الطغيان من الإغراء بثقافته المتفوقة، ودفع المتخلفين التابعين إلى محاولة احتذائها، دون وعي وفي غير إدراك للفارق بين ثقافة متقدمة دخلت مرحلة الحداثة وما بعدها، وانطلقت منها لفرض هيمنتها عليهم، وبين ثقافة أخرى ما زالت ترزح تحت وطأة التخلف.

والحديث عن هذه التوجهات يجعلنا نعود مرة أخرى إلى إثارة السؤال حول أصحابها والداعين إليها على اختلاف مشاربهم؛ وإن كان ما يهمنا بالتحديد هو المثقف من حيث هو، أي في مدلوله العام، بما يختزن - افتراضاً - من جوهر موروث ومن قيم ومبادئ، وبما له من حسّ مرهف ووعي عميق وذهن متنور، وفكر تحديثي وحرية مسؤولية وضمير حي، وبما له من إرادة قوية وقدرة على النقد الموضوعي الرامي إلى تنمية الشعور بالذات، في غير تضخيم لها أو جلد لها، مع إمكان اتخاذ المبادرة ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، في ارتباط مع المجتمع بسائر فئاته، سواء بشكل عضوي مباشر، أو عبر إبداعاته ومواقفه.

وإن هذا الارتباط ليجعله يواكب تطورات هذا المجتمع وتغيراته وقضاياها، ويندمج فيها بالمساهمة الفاعلة، دون خلط للرؤى والأوراق، أو التوتر والحيرة أمام ازدواجية ملتبسة، أو الانقياد لمعايير جامدة للقبول أو الرفض، بناء على ثنائيات متقابلة. وهو ما يعني بالدرجة الأولى، عدم اختيار الانعزال الذي من شأنه أن يقلص دوره ويدفعه إلى عدم أداء رسالته، وفقدان الأمل في أدائها، إما بشكل تلقائي أو تحت ضغوط متعددة قد تفضي به مكرهاً إلى التردد وتهيب الواقع، وما يخترمه من فساد واختلال إلى حد من اليأس والإحباط. وهي حالة يتحول بها المثقف إلى مشكل وعائق، أو إلى صوت مبحوح داخل فضاء محدود يحبس نفسه فيه، لا يجد من يسمعه أو يصغي إليه، أو في أحسن الظروف يتحول إلى مجرد شعار مُردّد مرفوع في مسيرة التنمية، ولكنه شعار مفرغ لا يُقنع ولا يؤثر، إلا أن يُحتاج إليه للتزيكية والتبرير أو للتهدة والتسكين.

إن المثقف حتى يكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في التنمية، ينبغي أن يكون ممتلكاً لأمره ومتحكماً فيه، وأن يكون شريكاً في حمل المسؤولية بعزة وكرامة، غير مبعد ولا مهمش، ولا مستسلم لمؤامرة الإبعاد والتهميش، كي يستطيع بما له من إمكانيات فكرية وقدرات ذهنية، أن يقوم بتشخيص نقدي دقيق للواقع، قصد تقوية إيجابياته واستئصال سلبياته. ولن يتسنى له ذلك ما لم يكن صاحب مشروع لبناء المجتمع والدولة، بتصور واضح لرؤى المستقبل والتخطيط لبرمجتها وتنفيذها، وإنارة السبيل لهذا التنفيذ الذي يفترض أن ينهض به القائمون على الشأن العام من مسؤولين وحكام، وكذا التقنيون الخبراء في ميادينهم. وقد يشاركهم المثقف هذا التنفيذ في بعض هذه الميادين التي له فيها مرجعية ومصادقية وفعالية، والتي يرى فيها إمكان التوفيق بين الحلم والواقع، غير متأثر بأي نزاع أو صراع قد يفتعل بين هذه الأطراف التي عليها أن تنفض عنها غبار الشكوى والتذمر، وأن تتخلى عن نزعة الفردية والأنانية، وأن تعمل - جميعها - بتضامن وتآزر وتسامح، وقبل ذلك بروح وطنية صادقة.

وإذا ما أُتيح ذلك أمكن تحقيق التنمية في مفهومها البشري الواسع. ونكرر أنها هي التي لا تعتمد كلياً على النهوض بالمجال الاقتصادي والمالي، وما يقوم عليه من أجهزة وآليات مادية، ولكن هي التي تبني على الانصهار المحكم مع العنصر الإنساني اللامادي المؤسس على الفكر والإبداع. وهو العنصر الذي تمثله وتبلوره الثقافة بما لها من تأثير كبير ومفعول قوي على التنمية.

ونودّ أن نوّكد في ختام هذا البحث، أن الثقافة لكي تكون قابلة للنهوض بهذا الدور وقادرة عليه، تحتاج إلى اعتبارها معرفة وإحساساً وأخلاقاً وقدرة على الإنتاج والاستيعاب، مع التأهل للأخذ والعطاء، أي ثقافة شمولية تحرك الوعي بالمعرفة ورسالتها، وتنمي الشعور بالذات والحياة والآخرين، وتساعد على فهم حقيقة الإنسان والكون، وتمكّن من هضم جميع المشاكل والهموم بالتحليل والانتقاد، وإيجاد الحلول وخلق الانضباط والتوازن بين جميع الاهتمامات، والحدّ من سلطان المادة الجامدة وكذا سلطان العقل الصرف.

فالثقافة بهذا عاملٌ أساسٌ في الإنتاج وعنصر فعال في تغيير واقع التخلف، بدءاً من وضع التصورات، إلى التخطيط للبرامج التنموية وتكوين البنيات الاقتصادية والاجتماعية الأساس وبلورتها، إلى تشكيل إطار هذه البنيات، أي تأطير المنتج والمستهلك في وقت واحد، مما يجعل الثقافة في النهاية عاملاً آخر يهدف إلى صنع الإنسان وتكييف فكره وبلورة وجدانه.

وإن من شأن مثل هذا التأطير أن يقرب بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، ويقلل الفارق الهائل بينها، وأن يخفف من طغيان التطور المادي على الإنسان، ويقوي - ولو إلى حد - من القيم الثقافية القائمة أساساً على الحق والعدل وما به تتحقق العزة والكرامة.

إنه لا معنى لأية تنمية ما لم تكن في خدمة هذا الإنسان، للرفع من مستواه التعليمي والمعرفي والسلوكي، أي مستواه الثقافي وما له من انعكاس مثمر على حياته ومعيشته ووجوده الفاعل والنافع في المجتمع. وذلك ما يجعله ليس فقط هو محور التنمية، ولكن يجعله - قبل هذا وبعد - هو رأس المال الحقيقي الذي به وبفكره وابتكاره وعلى يديه، تدرك متطلبات هذه التنمية مادية وغير مادية.

وليس من شك في أن جزءاً كبيراً من هذه المسؤولية يقع على المكلفين بالشأن العام، مما يقتضي تنبيههم إلى أهميته حتى يولوه ما يخدم التنمية، انطلاقاً من أنماط الثقافة كافة، بما فيها المحلية التي سبقت الإشارة إليها في سياق تأثير البيئة على الهوية، والتي ينبغي مراعاة مختلف أشكالها الإيجابية المبرزة للتنوع الثقافي وغناه، في تناسق وتوازن وتضامن واندماج. كما ينبغي تجنب ما هو تحريفي فيها وقدحي تشويهي

قد يوجّه لمجرد التسلية والإلهاء، أو للاستفزاز والإثارة، أو للتخدير بإشاعة التفسخ والإباحية ونشر الدجل والخرافة.

وهذا لا يعني إغفال ما يرتبط بالثقافة من مدركات عقدية وروحية صحيحة، يحصنها الدين بوسطية واعتدال من كل الشوائب والسلبيات، من أجل بناء مشروع تنموي حقيقي برؤية مستقبلية جديدة تراعي المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية، بعيداً عن النزاعات العرقية والطائفية، والخلافات المذهبية والحزبية التي تعوق إدراك الواقع وكيفية التعامل معه، وتنسي مواجهة تحديات الحياة وإكراهات العصر الحقيقية، وتفضي في النهاية إلى صراعات عنيفة لا تلبث أن تتحول إلى حروب مدمرة.

• انظر بعض ما كتبه صاحب البحث عن هذا الموضوع وما يتصل به في مؤلفاته الآتية :

- (1) **الثقافة في معركة التغيير** (دار النشر المغربية، الدار البيضاء، أغسطس 1972م).
- (2) **الثقافة من الهوية إلى الحوار** (دار الهلال العربية، الرباط، يونيو 1993م، منشورات النادي الجرائي رقم 3).
- (3) **الذات والآخر** (بالعربية والفرنسية، مطبعة الأمنية، الرباط، أبريل 1998م، منشورات النادي الجرائي رقم 13).
- (4) **بقايا كلام في الثقافة** (بالعربية والفرنسية، مطبعة الأمنية، الرباط، أبريل 1999م، منشورات النادي الجرائي رقم 17).
- (5) **الإصلاح المنشود** (مطبعة الأمنية، الرباط، يوليو 2005م، منشورات النادي الجرائي رقم 33).
- (6) **الهوية الوطنية والجهوية** (بالعربية والفرنسية والإنجليزية، مكتبة دار السلام بالرباط، دجنبر 2013م، منشورات النادي الجرائي رقم 59).
- (7) **ثقافة الإصلاح وإصلاح الثقافة** (بالعربية والفرنسية والإنجليزية، مطبعة دار السلام، الرباط، دجنبر 2011م، منشورات النادي الجرائي رقم 54).